الأمم المتحدة S/2004/827

مجلس الأمن

Distr.: General
20 October 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤١ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة) حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وطلب إليَّ فيه تقديم تقرير عن الحالة قبل ذلك الموعد، على أن أضمن التقرير تقييما للحجم اللازم للبعثة لكي تضطلع بالمهام المقررة لها، مع وضع احتمال تخفيضها في الاعتبار. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقريري السابق، المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/325).

ثانيا – أنشطة مبعوثي الشخصي وممثلي الخاص

٢ – في رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/492)، أبلغتُ رئيس مجلس الأمن بأنني قد قبلت ببالغ الأسف استقالة السيد جيمس أ. بيكر الثالث كمبعوث شخصي لي إلى الصحراء الغربية. فقد خلص السيد بيكر، بعد السنوات السبع التي قام فيها بمهامه كمبعوث شخصي لي، إلى أنه قد قام بكل ما كان في وسعه القيام به بشأن هذه المسألة. وقد كرس السيد بيكر، طوال فترة عمله كمبعوث شخصي لي، خلاصة مهاراته الدبلوماسية التي لا نظير لها في البحث عن حل للصراع. وإنني ممتن للغاية للسيد بيكر، ويؤسفني أن الطرفين لم يستفيدا بشكل أفضل من مساعدته.

٣ – وفي أعقاب استقالة مبعوثي الشخصي، طلبتُ إلى ممثلي الخاص للصحراء الغربية، ألفارو دي سوتو، أن يواصل العمل مع الطرفين، والدولتين المجاورتين، سعيا إلى التوصل إلى حل سياسي عادل، ودائم، ومقبول من الطرفين، من شأنه أن يتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. وقد استأنف ممثلي الخاص مسؤولياته في العيون في تموز/يوليه ٢٠٠٤، بعد أن أتم مهمته كمستشار خاص لي بشأن قبرص.

201004 201004 04-55582 (A)
0455582

٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أجرى ممثلي الخاص جولة من المشاورات للتأكد من المواقف الحالية للطرفين والدولتين المجاورتين. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، استقبل صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، ملك المغرب ممثلي الخاص في مكناس، المغرب. وتلى ذلك اللقاء اجتماع تم مع قادة جبهة البوليساريو في مقر إقامة شهيد تامك في منطقة تندوف، الجزائر، في ١٢ أيلول/سبتمبر؛ واجتماع تم مع وزير خارجية الجزائر في الجزائر العاصمة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ واجتماع مع رئيس موريتانيا في نواكشوط في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

٥ - وقد تمت المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص في إطار قرار مجلس الأمن ١٥٤١ (٢٠٠٤)، الذي أكد فيه المجلس من جديد أيضا تأييده القوي للجهود التي أبذلها والتي يبذلها مبعوثي الشخصي للتوصل إلى حل سياسي يقبله الطرفان للنزاع المتعلق بالصحراء الغربية، وذلك بعد أن أكد من جديد تأييده لخطة السلام المتعلقة بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره بوصفها حلا سياسيا أمثل يقوم على أساس الاتفاق بين الطرفين؛ ودعا المجلس جميع الأطراف ودول المنطقة إلى التعاون التام معي ومع مبعوثي الشخصي.

٦ - وقد تأكد ممثلي الخاص، في معرض المشاورات التي أجراها في المنطقة، من عدم تغير موقف المغرب بالنسبة لخطة السلام الخاصة بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وحسب ما ورد وصفه في تقريري المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/325)، وفي الرسالة الواردة من المغرب المرفقة به، مازال المغرب يرفض العناصر الأساسية للخطة، بيد أنه قد أبدى استعداده للتفاوض بشأن وضع يقوم على أساس الاستقلال الذاتي، ومن شأنه أن يتيح لشعب الإقليم تسيير شؤونه الخاصة، مع احترام سيادة المملكة وسلامتها الإقليمية.

٧ - ومازالت جبهة البوليساريو تؤيد خطة السلام، حسب الوارد في الرسالة المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، التي كررت فيها الجبهة، في جملة أمور، ما سبق أن أعربت عنه من شواغل وتعليقات بشأن الخطة في مرفق الرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر S/2003/565، و Corr.1، المرفق الثالث). وبالمثل، لم يتغير موقف الجزائر. فكل من جبهة البوليساريو والجزائر تعارضان مسألة مناقشة أي جانب من جوانب خطة العمل ما لم يوافق عليها المغرب. أما موريتانيا فهي ما زالت على استعداد لدعم أي حل يقبله الطرفان.

٨ - وقد أكدت حكومة المغرب من جديد موقفها في رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر موجهة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/2004/760). كما عرضت جبهة البوليساريو موقفها في رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر وجهها إليَّ الأمين العام للجبهة، وتم إطلاع أعضاء المجلس عليها.

ثالثا – التطورات في الميدان

ألف – أنشطة العنصر العسكري

٩ – في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٢٢٧ من المراقبين العسكريين والكتبة الإداريين والأخصائيين الطبيين، مقابل القوام المأذون به وهو ٢٣٠ فردا. وواصلت البعثة، تحت قيادة اللواء جيورجي ساراز (هنغاريا)، رصد وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، الذي بدأ سريانه منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقد ظل الهدوء مخيما على المنطقة الواقعة في نطاق مسؤولية البعثة، ولم يكن هناك في الميدان ما يدل على اعتزام أي من الجانبين استئناف أعمال القتال في المستقبل القريب.

١٠ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتسيير ٦٧٩ ٢ دورية برية و ٢١٩ دورية جوية لزيارة وتفقد الوحدات البرية التي يتجاوز حجمها حجم السرية، في الجيش المغربي الملكي والقوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو، وذلك وفقا لاتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين البعثة من جهة، والجيش المغربي الملكي وجبهة البوليساريو من جهة أخرى. وواصل الجيش المغربي الملكي والقوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو الاضطلاع بأنشطة الصيانة والتدريب الاعتيادية.

١١ – واستمرت جبهة البوليساريو في فرض بعض القيود على حرية تنقل البعثة في مناطق الإقليم الواقعة شرقي الجدار الرملي. ومع أن طابع هذه القيود لا يؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة البعثة على رصد الحالة في تلك المناطق، فإن إزالتها ستزيد من تيسير أنشطة الدوريات البرية والجوية للبعثة.

١٢ – وتواصل البعثة التعاون مع الطرفين في وضع علامات لتحديد مواقع الألغام والذخيرة غير المنفجرة وإزالتها. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اكتشفت البعثة ٢٠٧ من الألغام والذخائر غير المنفجرة ووضعت عليها علامات، وتمت في الوقت نفسه مراقبة ١٦ عملية لإزالة الألغام والذخائر قام بها الطرفان.

١٣ – واشترك وفد من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في اجتماع تخطيطي عقد مع البعثة في العيون في الفترة من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشأن نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الدولي والبعثة فيما يتعلق بتدريب أفراد البعثة على استخدام التكنولوجيا الجديدة.

باء – أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين والأشخاص المجهولي المصير

١٤ – في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ونتيجة وساطة قامت بها دولة عضو، أعلنت جبهة البوليساريو عن إطلاق سراح عدد إضافي من أسرى الحرب المغاربة بلغ ١٠٠ أسير، أعيدوا فيما بعد إلى ديارهم في المغرب برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. ورغم ترحيبي بهذه الخطوة، فمن الجدير بالإشارة أن هناك ٤١٢ سجينا آخر ما زالوا رهن الاحتجاز، بعضهم لمدة تتجاوز ٢٠ عاما. ولذلك، فإنني أدعو جبهة البوليساريو مجددا إلى الإسراع بالإفراج عن جميع الأسرى المتبقين، وذلك عملا بالقانون الإنساني الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية. وأدعو أيضا كلا من المغرب وجبهة البوليساريو إلى مواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل البحث عن الأشخاص المفقودين حتى الآن في إطار الصراع.

جيم – الهجرة غير المشروعة

١٥ – في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، أبلغت جبهة البوليساريو البعثة بوجود مجموعة تتألف من ٢٣ شخصا من بنغلاديش والهند، وفرت لها القوات العسكرية التابعة للجبهة المأوى بالقرب من موقع فريق البعثة في ميجك. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أبلغت الجبهة البعثة كذلك بأنه قد تم العثور على ٢٠ فردا من باكستان بالقرب من موقع فريق البعثة في تيفاريتي. وفي كلتا الحالتين، ادعى هؤلاء الأفراد بأن مرشديهم قد تخلوا عنهم في الصحراء، بعد أن كانوا قد وعدوهم بتوفير السبيل لهم للوصول إلى أوروبا.

١٦ – وتقوم الجبهة حاليا بإيواء المجموعتين. وتضطلع المنظمة الدولية للهجرة بإعداد الترتيبات اللازمة لإعادة هؤلاء الأشخاص إلى أوطانهم، من خلال بلد مجاور. كما تبذل جهود لإيجاد نهج منسق فيما بين الطرفين والبلدان المجاورة وغيرها من الجهات المعنية إزاء ما يبدو أنه تنام متزايد لظاهرة استخدام المهاجرين غير الشرعيين للصحراء الغربية كجهة عبور إلى أوروبا.

دال – اللاجئون من الصحراء الغربية

١٧ – أوفد برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بعثة تقييم مشتركة إلى مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وشارك ممثلو تسع دول أعضاء، من الجهات المانحة الحالية أو المحتملة، فضلا عن المراقب الخاص للاتحاد الأفريقي، في هذه الزيارة التي اجتمعوا فيها بممثلي الخاص. ورغم التحسن الذي طرأ إلى حد ما في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بإمدادات الغذاء المتجهة

إلى اللاجئين من الصحراء الغربية، فقد يبدأ اللاجئون في مواجهة نقص في الحبوب وغيرها من السلع الأساسية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ما لم يتم توفير إمدادات إضافية.

هاء – تدابير بناء الثقة

١٨ – من الجدير بالذكر أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلي الخاص للصحراء الغربية يشجعان الطرفين على تنفيذ تدابير لبناء الثقة تهدف إلى تيسير الاتصالات الشخصية بين اللاجئين في مخيمات منطقة تندوف وأقاربهم في الإقليم.

تبادل الزيارات الأُسرية

١٩ – يسرني أن أفيد بأن المرحلة الأولى من برنامج تبادل الزيارات الأسرية بين اللاجئين من الصحراء الغربية الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف بالجزائر وأقاربهم في الإقليم قد اكتملت بنجاح في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وأثناء فترة الستة أشهر التي غطت المرحلة الأولى، تم تبادل ٥٠ زيارة لمدة خمسة أيام شارك فيها ٢٠٨ ١ أفراد (٤٠٢ من الأسر)، من جميع مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف بالجزائر (٦١٩ شخصا) ومن مدن العيون والداخلة وسمارة وبوجدور في الإقليم (٥٨٩ شخصا). وبلغ عدد مقدمي طلبات الاشتراك في برنامج التبادل حتى الآن ٠٠٩ ١٩ أشخاص، يشملون ٨٨٤ ١١ شخصا من مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف و ١٢٥ ٧ شخصا من الإقليم.

٢٠ – وقد نفذت المرحلة الأولى من برنامج تبادل الزيارات الأسرية بتعاون كامل من الطرفين ومن الجزائر، بصفتها بلد اللجوء. وفي ضوء هذه النتيجة الإيجابية، أعربت المفوضية عن استعدادها للمضي في هذا البرنامج، وتلقت الدعم من الطرفين المعنيين، اللذين أعربا عن رغبتهما في مواصلة هذا المشروع.

٢١ – وفي أواخر حزيران/يونيه ومطلع تموز/يوليه ٢٠٠٤، نظمت المفوضية والبعثة في تندوف، بالاشتراك مع جبهة البوليساريو، وفي الرباط، بالاشتراك مع السلطات المغربية، جلستين للتقييم في منتصف المدة من أجل استعراض التقدم المحرز بشأن تدابير بناء الثقة، وزيادة التنسيق فيما بين طرائق تنفيذها. وقد أكد هذا التقييم نجاح البرنامج وشدد مجددا على طابعه الإنساني.

٢٢ – وقامت المفوضية بعد ذلك، وفقا لخطة العمل الأولية المتصلة بتدابير بناء الثقة، وبالتشاور مع ممثلي الخاص، بعرض مشروع خطة عمل للمرحلة الثانية على الطرفين المعنيين لاستعراضه ومناقشته. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، التقى ممثلي الخاص وكبار مسؤولي المفوضية في جنيف مع وفد مغربي لتقييم المرحلة الأولى المكتملة من عملية تدابير بناء

الثقة، ومناقشة الخطوات المقبلة. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت جلسة أخرى للتقييم في جنيف مع ممثلي جبهة البوليساريو. ومن المنتظر أن تعقد قريبا جلسة للتقييم مع الجزائر، بصفتها بلد اللجوء.

٢٣ - وقد أفسحت سلسلة المشاورات التي أجريت مؤخرا مع الطرفين الفرصة لإجراء استعراض بنّاء لمختلف أنشطة تدابير بناء الثقة، التي تم الاضطلاع بها في إطار المرحلة الأولى، ولتبادل الآراء بشكل مثمر بشأن الخطوات المقبلة لمواصلة هذه الأنشطة. وأعرب الطرفان عن التزامهما بالاستمرار في عملية تدابير بناء الثقة، وتعهدا بدعم تنفيذها. كما أشارا إلى أن المفوضية ستتلقى قريبا ردهما الرسمي على مشروع خطة العمل المتعلقة بالمرحلة الثانية.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، اقترح ممثلي الخاص والمفوضية الاستمرار في الزيارات الأسرية وخدمات الهاتف حتى نهاية عام ٢٠٠٤ في إطار الترتيبات القائمة، من أجل منح جميع الجهات المعنية الوقت الكافي لمواصلة استعراض مشروع خطة العمل للمرحلة الثانية، وقد وافق الطرفان المعنيان على ذلك وتعمل المفوضية والبعثة في الوقت الراهن على استئناف الزيارات الأسرية على وجه السرعة، بما في ذلك استعراض طرائق التعاون فيما بينها ومذكرة التفاهم التي أبرمت بينهما في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بشأن مساهمات كل منهما في تدابير بناء الثقة.

٢٥ - ومن الجدير بالذكر أن الدعم الذي قدمته البعثة لتبادل الزيارات الأسرية قد شمل نشر خمسة من ضباط الشرطة المدنية قاموا بمرافقة المشاركين في برنامج تبادل الزيارات الأسرية على الرحلات الجوية التي تسيرها الأمم المتحدة إلى الإقليم ومخيمات منطقة تندوف ومنها، ورصد وتيسير إجراءات المطار عند نقاط الوصول والمغادرة. ومن المتوخى أن يلزم توفير ثلاثة ضباط إضافيين من الشرطة المدنية للمساعدة في عملية تبادل الزيارات الأسرية عند البدء فيها من جديد. كما قامت البعثة، من أجل تشغيل برنامج التبادل بتوفير الدعم السوقي الكامل، بما في ذلك سبل المواصلات الجوية والبرية، فضلا عن معدات المكاتب والاتصالات.

٢٦ - وأود أن أوجه الانتباه إلى أن المفوضية لم تتلق حتى الآن أي مساهمات مالية من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة. وأحث الجهات المانحة على التبرع بسخاء في هذه العملية الإنسانية الهامة.

خدمات الهاتف

٢٧ - وخلال فترة هذا التقرير، تم تمديد خدمات الهاتف التي تربط مدرسة ٢٧ شباط/فبراير في منطقة تندوف بالإقليم، والتي استؤنفت في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بحيث تصل إلى مخيمي العيون وأوسارد بمنطقة تندوف. وقد انتفع من هذه الخدمة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أكثر من ٢٠٠ ٩ لاجئ. ويجري العمل حاليا، بمساعدة البعثة، على مد خدمات الهاتف إلى المخيمين المتبقيين في الداخلة وسمارة، حيث من المتوقع أن يبدأ تشغيل الخدمات قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

خدمات البريد

٢٨ - أثناء جلسة التقييم، كرر الوفد المغربي الإعراب عن شواغله المتعلقة بالآثار القانونية والإدارية للمقترح الذي ستقوم بموجبه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء ما ينظر إليه باعتباره قناة موازية لجمع وتوزيع البريد في الإقليم. بيد أن الوفد المغربي ذكر، أن المغرب سيواصل التفكير في هذا الموضوع من أجل التوصل إلى ترتيبات مناسبة لتنفيذ هذه الخدمة. ويجدر التذكير بأن جبهة البوليساريو، وكذلك الجزائر، بوصفها بلد اللجوء، قد وافقتا بالفعل على تنفيذ الخدمات البريدية في إطار الطرائق التي اقترحتها المفوضية. وفي الوقت نفسه، فإن المفوضية ما زالت مستعدة لتنفيذ هذه الخدمة وفقا للطرائق التي اقترحتها في البداية أو وفق أي شروط أخرى توافق عليها جميع الجهات المعنية.

تنظيم الحلقات الدراسية

٢٩ - يعد تنظيم الحلقات الدراسية التي يشارك فيها أعضاء بارزون في الجماعات الصحراوية من كلا الجانبين، عنصرا مهما من عناصر تدابير بناء الثقة وكان من التدابير المتوخاة في إطار المقترح الأولي الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٣. وقد أعيد التأكيد على هذا العنصر في مشروع خطة العمل للمرحلة الثانية. وتهدف هذه الحلقات الدراسية إلى إتاحة فرص لإقامة حوارات وعلاقات متبادلة حول مواضيع ذات طابع غير سياسي بين أشخاص من المجتمع المدني في المجتمعات الصحراوية التي تعيش في مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف في الجزائر وفي الإقليم. ويسعدني الإفادة بأن الأطراف المعنية قد أعربت عن موافقتها من حيث المبدأ على هذا النشاط، بهدف تنفيذه اعتبارا من عام ٢٠٠٥.

واو – الاتحاد الأفريقي

٣٠ – في أثناء فترة التقرير، استمر الوفد المراقب عن الاتحاد الأفريقي لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بقيادة ممثله الأقدم، السفير يلما تاديسي (إثيوبيا)، في تقديم دعم قيِّم إلى البعثة وفي التعاون معها. وأود أن أكرر تقديري الخالص لمساهمة الاتحاد الأفريقي.

زاي – الجوانب السوقية

٣١ – واصلت البعثة تدريجيا تنفيذ خطتها الممتدة على مدى سنتين لتجديد الأماكن السكنية وأماكن العمل المتهالكة بجميع المخيمات في مواقع الأفرقة الصحراوية التابعة للبعثة في أنحاء الإقليم. وقد تم تسلم بعض مركبات الدوريات الجديدة وتجهيزها بأنظمة ذات ترددات عالية للغاية/وترددات عالية وأجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع.

رابعا – استعراض قوام البعثة

٣٢ – وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤١ (٢٠٠٤)، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام، في أيلول/سبتمبر، استعراضا للقوام العسكري اللازم للبعثة لكي تضطلع بالمهام الموكلة إليها.

٣٣ – ويجدر التذكير بأن مجلس الأمن أذِن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في عام ١٩٩١ لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ الدور المتوخى لها في إطار خطة التسوية، الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (S/21360)، وتقريره المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ (S/22464، و Corr.1). وفيما يتعلق بالمهام العسكرية، كُلفت البعثة برصد وقف إطلاق النار، وحصر القوات على كلا الجانبين في المواقع المتفق عليها، والتحفظ على أسلحة وذخائر معينة، وسحب جميع قوات الجيش المغربي الملكي أو تسريح القوات العسكرية لجبهة البوليساريو، تبعا لنتائج الاستفتاء المنتظر. كما كُلفت البعثة أيضا بمهمة التحقق من التخفيض المتفق عليه في عدد الجنود، وتوفير الأمن لعودة اللاجئين الصحراويين. ولأداء هذه المهام، أذن بقوام للقوات إجماليه ١ ٦٥١ فردا، يتألف من ٥٥٠ مراقبا عسكريا، وكتيبة مشاة واحدة (٧٠٠ فرد) ووحدات متخصصة.

٣٤ – ونظرا لما تبين من عدم إمكانية تنفيذ خطة التسوية، فقد انحصرت الأنشطة العسكرية للبعثة في رصد وقف إطلاق النار. وتبعا لذلك، تم نشر ٢٨٨ مراقبا عسكريا فقط في عام ١٩٩١. وبعد مراجعة الاحتياجات العسكرية للبعثة في عام ١٩٩٦، على نحو ما ورد في

تقرير سلفي مؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/343)، تم تخفيض العنصر العسكري للبعثة، إلى قوام إجماليه ٢٣٠ فردا، وهو نفس قوامها الآن.

٣٥ - وتركّزت أنشطة البعثة المتعلقة برصد وقف إطلاق النار على التحقق من عدم دخول الأفراد العسكريين من الطرفين إلى القطاع العازل البالغ عرضه خمسة كيلومترات الذي يحازي الجانب الشرقي من الجدار الرملي الدفاعي البالغ طوله ٨٠٠ ١ كيلومتر. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري الاضطلاع بدوريات يومية من تسع مواقع للأفرقة أنشأتها البعثة على جانبي الجدار الرملي الدفاعي للتأكد من حالة قوات الطرفين في أنحاء الإقليم، والتحقق من الانتهاكات، وإظهار وجود الأمم المتحدة، ورصد المناورات العسكرية التي يجريها الطرفان، وتدمير الألغام والذخائر غير المنفجرة. ويقوم المراقبون العسكريون، بما متوسطه ٥٧٠ دورية استطلاعية برية و ٤٠ دورية استطلاعية للمروحيات في كل شهر. ويضطلع كل موقع من مواقع الأفرقة بما يتراوح بين دوريتين وثلاث دوريات يوميا. ويجري الاضطلاع بهذه الأنشطة على أرضية صحراوية قاسية للغاية تمتد بنحو ٠٠٠ ٢٦٦ كيلومتر مربع. ويدعم هذه الأفرقة مقر للقوة في العيون ومقران قطاعيان في سمارة في الشمال والداخلة في الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، توجد وحدة طبية مكونة من ٢٠ موظفا لتقديم الخدمات الطبية الأساسية للمراقبين العسكريين، بما في ذلك عن طريق زيارة مواقع الأفرقة بصفة دورية.

٣٦ - وقد ساعدت عمليات الرصد والتحقق والاتصال التي تقوم بها البعثة يوميا، الطرفين في بناء الثقة وتبديد سوء التفاهم وتخفيف حدة التوترات. وقد ظل الهدوء يسود إجمالا المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة، و لم يكن هناك ما يشير إلى نية أي من الجانبين استئناف أعمال القتال في المستقبل المنظور.

٣٧ - وبعد استعراض الوضع في الميدان بدقة، قام فريق التقييم التابع لإدارة عمليات حفظ السلام بتحديد خيارين يتعلقان بقوام العنصر العسكري للبعثة. ويتمثل الخيار الأول في الإبقاء على الوضع الراهن، أي أن يعمل ٢٠٣ مراقبين عسكريين من تسعة مواقع للأفرقة على جانبي القطاع العازل، مع وجود مقرين قطاعيين في سمارة والداخلة، إلى جانب مقر القوة في العيون، ومكتب الاتصال التابع للبعثة في تندوف، الجزائر، وتقوم الوحدة الطبية بدعم المراقبين.

٣٨ - أما الخيار الثاني، فيستلزم العديد من الخطوات، بما فيها إغلاق المقرين القطاعيين في الداخلة وسمارة اللذين يعمل بهما حاليا ١١ مراقبا عسكريا، وتحويل مسؤولياتهما إلى مقر القوة بالعيون. وفيما سيؤدي هذا إلى تقليل الاحتياجات من الموظفين العسكريين عموما، فسيجري تدعيم مقر القوة في العيون - في ضوء المسؤولية الإضافية التي يتعين عليها القيام

بها – بـ ٦ ضباط عسكريين إضافيين ذوي خبرة في شؤون الموظفين والسوقيات والعمليات والتخطيط.

٣٩ – كما يتوخى الخيار الثاني إغلاق موقع واحد من مواقع الأفرقة، في مهايرس، ونقل مسؤولياته إلى موقع الفريق في تيفاريتي. ويتم بعد ذلك تعزيز موقع الفريق في تيفاريتي بخمسة مراقبين عسكريين وزيادة الاستطلاعات الجوية في المنطقة، لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته في منطقة العمليات الموسعة. وفيما يتعلق بقوام كل موقع من مواقع الأفرقة، سيشمل الخيار الثاني تعديل عدد المراقبين العسكريين العاملين في هذه المواقع، تبعا لمجال المسؤولية الملقاة على الموقع. ويمكن أيضا تصور إجراء تخفيض طفيف في عدد المراقبين الموفدين إلى مكتب الاتصال التابع للبعثة في تندوف.

٤٠ – ومن شأن تنفيذ الخيار الثاني أن يؤدي إلى تخفيض عام قدره ٣٧ مراقبا، يمثلون ١٦ في المائة من القوام الراهن، مما يصل بإجمالي القوام العسكري للبعثة إلى ١٩٣ فردا. وفيما سينخفض بالتوازي عدد الدوريات البرية وزيارات الاتصال، فمن المقدر أن يسمح هذا الخيار للبعثة بمواصلة رصد وقف إطلاق النار والإبلاغ عن الانتهاكات والمداومة على الاتصال اليومي مع الأطراف، وإن كان بمستوى أقل. ولن يكون هذا الخيار آثار رئيسية على احتياجات البعثة فيما يتعلق بالسوقيات أو الدعم المدني.

خامسا – الجوانب المالية

٤١ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٩/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مبلغ ٢٠٠ ٠٤١ ٤٤ دولار (إجمالي)، بما يعادل ١٠٠ ٦٧٠ ٣ دولار شهريا، لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويخضع تقدير هذه المبالغ إلى اتخاذ مجلس الأمن لقرار بتمديد ولاية البعثة. فإذا قرر المجلس تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ستكون تكلفة تسيير البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، محصورة في المبالغ الشهرية التي اعتمدتها الجمعية العامة. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للصندوق الخاص للبعثة ٥١,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣٤٧ ٢ مليون دولار.

سادسا – الملاحظات والتوصيات

٤٢ – عند تقديمي لتقريري الأخير في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، لم يكن هناك اتفاق بين الطرفين بشأن خطة السلام المتعلقة بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. ويبدو هذا الاتفاق

أبعد منالا اليوم. وفضلا عن ذلك، فلا يوجد اتفاق في الوقت الحالي حول ما يمكن عمله للتغلب على الخلاف المستحكم القائم، وبالتالي فإن هدف تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير مصيره ما زال صعب المنال. وسأستمر في التماس الفرص لتحقيق ذلك الهدف. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن عميق قلقي إزاء التصعيد الأخير في اللهجة الخطابية العامة من جانب الطرفين والمنطقة، وأحث الجميع على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس.

٤٣ - وفي إشارة إيجابية، يمثل اتفاق الطرفين على تجديد الزيارات الأسرية بادرة طيبة. وأود أن أحث الطرفين على مواصلة التعاون مع ممثلي الخاص ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبعثة من أجل سلاسة تنفيذ تدابير بناء الثقة وكذا لتوسيع نطاقها بحيث تشمل أنشطة جديدة. بيد أن الاستمرار في مثل هذه التدابير يتطلب مساهمات سريعة وسخية من البلدان المانحة. وأود أن أنضم إلى المفوضية في مناشدة المانحين مرة أخرى تقديم الدعم الإضافي اللازم لمواصلة برنامج تدابير بناء الثقة، الذي، وكما سبق أن ورد في التقارير السابقة، يتطلب قدرا كبيرا من الموارد السوقية وموارد الرصد والموارد الإدارية.

٤٤ - وفي الوقت ذاته، أناشد مرة ثانية جبهة البوليساريو إطلاق سراح جميع أسرى الحرب المغاربة الذين لا يزالون قيد الاحتجاز لديها، وأناشد المغرب وجبهة البوليساريو كليهما مواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في البحث عن أولئك الذين ما زالوا مفقودين في إطار هذا الصراع.

٤٥ - وهناك قلق متزايد من ظهور مهاجرين بطرق سرّية في القطاع العازل الكثيف الألغام، تتقطع السبل في بعض الأحيان بمجموعات منهم لا تجد لفترات طويلة ما يلزم لإقامة أودها. ومن الواضح أن هذا يشكل جزءا من ظاهرة أوسع نطاقا بكثير تتصل بالاتجار بالبشر عن طريق هذه المنطقة. بيد أنني أنبه مجلس الأمن إلى هذه المسألة، نظرا لوقوعها في منطقة عمليات البعثة التي ليس لديها الولاية أو الموارد اللازمة للتصدي لهذا الوضع. وتعكف الأمانة العامة على استعراض هذا التطور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وأنا أدعو جميع الأطراف والدول الأعضاء إلى التعاون في اتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة هذه المسألة من منطلق إنساني.

٤٦ - وقد كان الرصد الفعال لوقف إطلاق النار بين الطرفين من جانب البعثة طوال السنوات الثلاثة عشرة الماضية من الإنجازات الرئيسية في مجال تحقيق الاستقرار وبناء الثقة. وقد أقر الطرفان كلاهما بالدور القيم الذي قامت به البعثة في هذا الصدد. وقد تشاور قائد قوة البعثة مع كل من السلطات العسكرية المغربية والسلطات العسكرية لجبهة البوليساريو

بشأن الخيارات الممكن الأخذ بها لتخفيض القوام الإجمالي للعنصر العسكري للبعثة. وقد أعرب كلا الطرفين عن أنهما يفضلان بشدة عدم إجراء أي تخفيض في حجم البعثة وبخاصة في هذا الوقت بالذات.

٤٧ - وكما ورد أعلاه، فإنني على اقتناع بأن العنصر العسكري للبعثة بهيكله الحالي وبموظفيه الحاليين يوفر عنصرا أساسيا لبناء الثقة وإدارة الصراع في الصحراء الغربية وبأن أي تخفيض ينبغي ألا يأتي على حساب قدرة ومصداقية الدور التشغيلي والسياسي للأمم المتحدة. ولكن إذا قرر مجلس الأمن مع ذلك تخفيض قوام البعثة، فإنني أرى بشدة أن أي تخفيض يتجاوز التشكيل الموجز في إطار الخيار الثاني الوارد بالفقرات من ٣٨ إلى ٤٠ أعلاه سيكون له تأثير سيئ على دور الأمم المتحدة.

٤٨ - وفي الوقت نفسه، ولأسباب سبق أن أوجزتها أعلاه، أوصي مجلس الأمن بالنظر في تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وآمل صادقا أن يستفيد كلا الطرفين، والدولتين المجاورتين من هذه الفترة الزمنية في التعاون بحسن نية مع ممثلي الخاص لإنهاء حالة الجمود الراهنة ولتحقيق تقدم نحو إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين.

٤٩ - وفي الختام أود أن أعرب عن تقديري الخالص لرجال ونساء البعثة الذين يواصلون عملهم بلا كلل ولا ملل على أمل أن تساعد جهودهم في نهاية المطاف على إيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية التي طال أمدها.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية: المساهمات في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البلد	المراقبون العسكريون*	القوات*	الشرطة المدنية**	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٥			٢٥
الأرجنتين	١			١
أوروغواي	٨			٨
أيرلندا	٤			٤
إيطاليا	٥			٥
باكستان	٧			٧
بنغلاديش	٨			٨
بولندا	١			١
جمهورية كوريا		٢٠		٢٠
سري لانكا	٢			٢
السلفادور	٥			٥
الصين	١٩			١٩
غانا	١٠	٧		١٧
غينيا	٥			٥
فرنسا	٢٥			٢٥
كرواتيا	٢			٢
كينيا	١٠			١٠
ماليزيا	١٤			١٤
مصر	١٩		٢	٢١
منغوليا	٣			٣
النمسا	٢			٢
نيجيريا	٨			٨
هندوراس	١٢			١٢
هنغاريا	٧			٧
اليونان	١			١
المجموع	**٢٠٣**	**٢٧**	**٢**	**٢٣٢**

* القوام المأذون به ٢٣٠ فردا.

** القوام المأذون به ٨١ فردا.

Map No. 3691 Rev. 45 UNITED NATIONS
October 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section